

**تمهيد:**

تلعب البنوك التجارية دوراً حيوياً في النظم الاقتصادية الحديثة، بما تمتاز به من وظائف وما تزاوله من نشاط، إذ يمكن تلخيص أعمالهما في عبارة واحدة وهي: التعامل في الائتمان والاتجار في الديون، ودورها هذا يتمثل في حل تلك الرغبات المتناقضة القائمة بين صاحب الفائض من الأموال وصاحب العجز باعتبارها وسيطاً لتوزيع الموارد المودعة لديها من ذوي الأموال الفائضة إلى أصحاب العجز المالي، ولتحقيق ذلك تعتمد البنوك التجارية إلى تجميع الأموال في شكل ودائع تستعملها في سد الحاجات التمويلية للزبائن المحتملين ولذلك يمكن القول أن أهم أوجه توظيفات النقود من طرف البنك التجاري إنما تتمثل في استعمالها في منح الائتمان إلى أولئك الذين يحتاجون إليه.

إن الأهمية التي يكتسبها الائتمان المقدم من طرف البنوك التجارية دفعتنا لأن نخصص هذا الفصل لدراسة نظرية لكل من البنوك التجارية والائتمان المصرفي ولقد ارتأينا أن نقسمه إلى ثلاث عناصر أساسية:

- **العنصر الأول:** نتناول فيه موضوع البنوك التجارية من خلال لمحة عن ظروف نشأتها ثم التطرق إلى مختلف مواردها واستخداماتها وننتهي بوظائفها التقليدية والحديثة.
- **العنصر الثاني:** نتطرق فيه إلى مفاهيم عن الائتمان المصرفي ثم التطرق إلى أنواعه وأهميته ومميزاته.
- **العنصر الثالث:** نتناول فيه المخاطر التي يتعرض لها البنك التجاري جراء تقديمه للائتمان ثم التطرق إلى مختلف الأساليب التي يستعملها من أجل التحكم في هذه المخاطر.

## I. البنوك التجارية:

نتعرض في هذا المبحث إلى بعض المفاهيم التي تخص البنوك التجارية من خلال العناصر التالية:

## 1. ماهية البنوك التجارية:

أنشأة البنوك التجارية: يشير التطور التاريخي للبنوك التجارية إلى أن نشأتها برزت من خلال تطور نشاط الصيارفة الذين كانوا يقبلون الودائع مقابل شهادات إيداع بمبلغ الوديعة لقاء حصولهم على عمولة، فالبنوك التجارية ورثت عن الصيارفة وظيفة قبول الودائع ثم أصبحت شهادات الإيداع تنتقل بين أيدي الناس وتنتقل ملكية الأموال المودعة إلى حامل شهادة الإيداع وبهذا ورثت البنوك التجارية عن الصيارفة وظيفة استخدام الشيكات للسحب على الودائع، وتدرجيا لاحظ هؤلاء الصيارفة أن أصحاب هذه الودائع لا يقومون بسحب ودائعهم دفعة واحدة بل بنسبة معينة، أما باقي الودائع فتبقى مجمدة لديهم ففكروا في الاستفادة منها وتقديمها إلى الأفراد مقابل حصولهم على فائدة، وهكذا ورثت البنوك التجارية عن الصيارفة وظيفة الإقراض مقابل سعر فائدة<sup>1</sup>.

وبهذا أخذ البنك في شكله الأول يدفع فوائد إلى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين، فبعد أن كان الغرض من عملية الإيداع هو حفظ المادة الثمينة من السرقة والضياع أصبح المودع يرغب في الحصول على فائدة، لذلك تطور نشاط البنك في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة وتقديم قروض لقاء فائدة كذلك<sup>2</sup>.

من هنا نجد أن المصرف التجاري نشأ بنفس الفكرة والطريقة التي عمل بها الصيارفة، ولعل أول بنك أسس هو بنك البندقية عام 1157م، وبعد ذلك بنك امستردام عام 1609م ثم بنك إنجلترا عام 1694م، ثم بنك فرنسا عام 1800م<sup>3</sup>، وبعدها بدأت تنتشر البنوك في مختلف أنحاء العالم.

<sup>1</sup> - ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 273.

<sup>2</sup> - بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2000، ص 5.

<sup>3</sup> - جميل الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص 122.

**ب. تعريف البنوك التجاري:** أصل كلمة بنك هو الكلمة الإيطالية (BANCO) والتي تعني مصطبة، وكان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ثم تطور معنى الكلمة و أصبح يقصد بها المنضدة التي يتم فوقها تبادل العملات، وفي النهاية أصبحت تعني المكان الذي يتم فيه المتاجرة بالنقود<sup>1</sup>.

وللبنوك التجارية تعريفات مختلفة باختلاف وجهات النظر بالنسبة للباحثين والدارسين لها، ومهما تعددت هذه التعاريف فإن معظمها تخلص إلى أن البنوك التجارية لا تخرج عن كونها مؤسسات مالية ائتمانية تقوم بدور الوساطة بين أولئك الذين لديهم أموالا فائضة وأولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال، إذ تطلع أساسا بتلقي ودائع قابلة للسحب لدى الطلب أو لأجل والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح.

**ج. السمات المميزة للبنوك التجارية:** تتسم البنوك التجارية بثلاث سمات هامة تميزها عن غيرها من منشآت الأعمال الأخرى، وتتمثل هذه السمات في الربحية، السيولة والأمان وترجع أهمية هذه السمات إلى تأثيرها الملموس على تشكيلة السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها البنوك، والتي تتمثل أساسا في قبول الودائع وتقديم القروض والاستثمار في الأوراق المالية، ويمكن توضيح هذه السمات في:

- **الربحية:** يسعى البنك التجاري كأى منشأة أخرى إلى تعظيم أرباحه ولكي يحقق ذلك عليه أن يوظف الأموال التي حصل عليها من المصادر المختلفة وأن يخفض نفقاته وتكاليفه باعتبار أن الأرباح هي الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الكلية.

وتشمل الإيرادات الإجمالية البنود التالية<sup>2</sup>:

- الفوائد الدائنة .

- العمولات والإيرادات التي يحصل عليها نظير الخدمات المصرفية المختلفة مثل عوائد

الاستثمار في الأوراق المالية، وعوائد خصم الأوراق التجارية، و الأرباح الرأسمالية الناتجة

عن بيع أصل من الأصول بسعر فائدة أعلى من قيمته الدفترية.

<sup>1</sup> - شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 1992، ص 24.

<sup>2</sup> - عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 1999، ص 199.

- الأرباح المحققة من شراء وبيع العملات الأجنبية.

أما فيما يخص نفقات البنك التجاري فإنها تشمل قسمين رئيسيين هما<sup>1</sup>:

- نفقات إدارية و تشغيلية.

- الفوائد التي يدفعها المصرف على الأموال المودعة لديه.

ولقد ساد الاعتقاد ولازال أن هدف تعظيم الربحية يمثل الهدف الأول الذي يجب أن تدور حوله كل القرارات واستراتيجيات البنك لذلك لابد أن يكون محور اهتمام الإدارة المصرفية هو السعي لضمان تحقيق هذا الهدف<sup>2</sup>، إلا أن الاندفاع نحو تحقيق أعلى معدلات الربحية قد يترتب عليها الوقوع في أزمات السيولة.

- **السيولة:** يقصد بها في البنوك التجارية " قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين ومقابلة طلبات الائتمان"<sup>3</sup>.

وبما أن الودائع الجارية تمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية، فلا بد على البنك أن يعمل على الاحتفاظ بأمواله بدرجة من السيولة، ليتمكن من مقابلة حركة السحوبات العادية والمفاجئة، وتعتبر السيولة من بين أهم أهداف البنك التجاري، فهي صمام الأمان وهامش الضمان للبنك، إذ أن فشله في مواجهة التزاماته الفورية قد يعرضه لفقدان الثقة من جانب عملائه ويدفعهم إلى سحب ودائعهم وهكذا تتكرر المأساة، فيعجز البنك عن مقابلة موجة السحب المفاجئ و الإجمالي وقد يعرضه هذا إلى الإفلاس، ولا يعني هذا أن يحتفظ البنك بمعظم إيراداته في صورة نقدية عاطلة خوفا من الإفلاس لأن ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض إيراداته ويصل إلى نفس النتيجة.

-**الأمان:** السمة الثالثة التي تميز المصارف التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية هي الأمان أو سلامة المصرف والمتحققة عن رأس المال الذي يملكه المصرف التجاري، فرأس المال يلعب دورا مهما في تحقيق الأمان للمودعين ودعم ثقتهم، فكلما زادت ثقة المودعين كلما تمكن المصرف من جذب المزيد من الودائع، وينبغي الإشارة في هذا الإطار أن رأس مال

البنك التجاري يتسم بالصغر مما يضعف حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، أي أن أي خسارة تزيد عن قيمة رأس المال البنك التجاري معناها

<sup>1</sup> - زيان رمضان، إدارة الأعمال المصرفية، دار الضياء، ط2، عمان، 1997، ص119.

<sup>2</sup> - حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف، مؤسسة الورق، عمان، 2000، ص 58.

<sup>3</sup> - عبد الله رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص 200.

التهم جزء من أموال المودعين<sup>1</sup>، وبالتالي إفلاس البنك التجاري، لذلك تسعى البنوك إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال استثمار أموالهم في استثمارات لا تنطوي على درجة كبيرة من المخاطر.

## 2. موارد واستخدامات البنوك التجارية :

تعتبر موارد البنك التجاري التزاما اتجاه الغير، حيث تمثل التزاماته بعناصرها المختلفة الموارد التي حصل عليها من مختلف المصادر. أما استخداماته فتشير إلى كيفية الاستفادة من موجودات البنك التجاري، فهدف تحقيق الربحية بالنسبة للبنك التجاري يفرض عليه عدم ترك موارده النقدية عاطلة لا تدر عائدا بل يتعين عليه أن يوظفها في مختلف الاستخدامات الممكنة. ويمكن التعرف على موارد البنك التجاري واستخداماته لهذه الموارد من دراسة عناصر الخصوم والأصول في ميزانيته والتي من خلالها يمكن التعرف على مركزه المالي في لحظة معينة، كما يمكن تحديد حجم النشاط الذي يقوم به البنك.

ونوجز موارد واستخدامات البنك التجاري في :

### أ. موارد البنوك التجارية : وتنقسم إلى :

أولاً: **الموارد الذاتية :** " تمثل الموارد الذاتية التزامات المصرف قبل أصحاب رأسماله"<sup>2</sup> و تشمل ما يلي :

- **رأس المال :** وهو ما يدفعه المساهمون من أموال يتم استخدامها أساسا في إعداد المشروع لمزاولة نشاطه، ولا يشكل رأس المال إلا نسبة ضئيلة من إجمالي الخصوم، ومع ذلك فهو مؤشر لمتانة المركز المالي للمصرف وأساس الثقة التي يحظى بها في الدوائر المالية<sup>3</sup>.

- **الاحتياطيات:** وهي مبالغ تكونت على مر الزمن وتكون تحت تصرف البنك في أي وقت ومصدرها الأجزاء المقطعة من الأرباح، وعلاوات إصدار الأسهم عند زيادة رأس المال<sup>4</sup>.

وتنقسم الاحتياطيات إلى قسمين :

- **الاحتياطي القانوني:** يكون البنك التجاري ملزما بتكوينه قانونا، أي يجب على إدارة البنك أن تحتفظ بجزء من الأرباح كاحتياطي وذلك لدعم مركزه المالي وبناء سمعة طيبة له.

<sup>1</sup>- منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، ط3، مصر 1996، ص 12.

<sup>2</sup>- إسماعيل أحمد الشناوي، عبدالمعتم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، دون سنة نشر، ص253.

<sup>3</sup>- نعمة الله نجيب،

<sup>4</sup>- سلمان بودياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1996، ص 132.

- الاحتياطي الخاص: يكون البنك التجاري حرا في الاحتفاظ به ، وغالبا ما يطلق على هذا النوع من الاحتياطي اسم الاحتياطي الخفي.

- **الأرباح غير الموزعة :** "وهي تلك المبالغ التي يعتمد البنك عدم توزيعها من إجمالي أرباحه، وهي مبالغ مؤقتة بطبيعتها حيث أنه يتم حسابها عند تقدير الموارد المتاحة للاستخدام أو التوظيف " <sup>1</sup>، فالأرباح غير الموزعة بهذا المعنى هي عبارة عن بند ذو طبيعة انتقالية يقيد فيه ما يحققه البنك من أرباح تمهيدا لتوجيهها إلى غايتها النهائية، سواء أكانت توزيعات على المساهمين أو دعم الاحتياطي أو تغطية الخسارة.

- **المخصصات :** ويقصد بها الأرصدة التي يتم تحميلها إجمالي النتيجة المحققة في نهاية الفترة المالية، بغرض مواجهة ظروف غير مرغوب فيها ومن أمثلة ذلك مخصصات الديون المشكوك فيها، ومخصص هبوط أسعار الأوراق المالية، ومخصص اهتلاك الأصول الثابتة.

**ثانيا: الموارد غير الذاتية:** وهي الموارد المالية التي يتحصل عليها البنك التجاري من غير المساهمين ،وهي تمثل النسبة الأكبر من إجمالي موارده <sup>2</sup>، وتشمل ما يلي:

- **الودائع :** تعتبر الودائع المصدر الرئيسي لموارد المصارف التجارية ، وهي عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها على ذمة البنك تكون في صورة إيداع حقيقي يمكن للبنك التجاري استخدامها لإبرام الديون في الوقت نفسه <sup>3</sup>، ويمكن التمييز بين أربعة أنواع من الودائع وهي:

- الودائع الجارية: وتسمى أيضا بالودائع تحت الطلب، وهي عبارة عن مبلغ مالي يودع لدى البنك التجاري ويتعهد هذا الأخير بدفعه في أي وقت يشاء فيه صاحب الوديعة سحب جزء أو كل وديعته دون سابق إنذار، وعادة لا تدفع البنوك التجارية فائدة على هذا النوع من

الودائع إلا في بعض الحالات الاستثنائية، كأن يكون مقدار الوديعة الجارية كبير بالعملة الصعبة.

<sup>1</sup> - نعمة الله نجيب وآخرون، مرجع سابق، ص 187.

<sup>2</sup> - إسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، مرجع سابق، ص 254.

<sup>3</sup> - عقيل جاسم عبد الله ، النقود والمصارف، الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1994، ص 245.

- الودائع لأجل: وهي عبارة عن مبلغ مالي يودع لدى البنك التجاري، لا يحق لصاحبه السحب منه إلا بعد انقضاء مدة زمنية معينة يتفق عليها مسبقا بينه وبين البنك عند الإيداع، لقاء حصوله على فائدة .

- ودائع بإخطار: وهي عبارة عن أموال مودعة لدى البنك التجاري لا يحق لأصحابها السحب منها إلا بعد إخطار البنك بفترة تحدد عند الإيداع وبالمقابل يدفع البنك فائدة على هذه الودائع<sup>1</sup>.

- ودائع التوفير: وتسمى أيضا بالودائع الادخارية، وهي ودائع يتم التعامل بها من حيث السحب و الإيداع بموجب دفتر خاص، ويتحصل صاحب هذا النوع على فوائد محددة<sup>2</sup>.

- الحسابات المدينة للمصارف الأخرى: وتشمل جميع التزامات البنك التجاري اتجاه البنوك الأخرى، وتمثل هذه الحسابات مصدرا هاما من المصادر التي يحصل منها البنك على الموارد المالية التي يحتاجها للقيام باستخداماته التشغيلية المختلفة.

- الاقتراض من البنك المركزي : تلجأ البنوك التجارية إلى الاقتراض من البنك المركزي إذا ما عترضتها مشكلة في السيولة، فالبنوك تحتفظ لديها باحتياطي نقدي وبأصول أخرى على درجات مختلفة من السيولة، فإذا لم يكفيها الاحتياطي النقدي لمواجهة طلبات المودعين لسحب مبالغ نقدية من ودائعهم تلجأ إلى البنك المركزي وتطلب منه قروض مقابل تقديم ضمانا لما تقتضيه من مبالغ، كأوراق مالية أو أوراق تجارية أو غير ذلك من الضمانات<sup>3</sup>.

ب . استخدامات البنوك التجارية: تشير الاستخدامات إلى كيفية الاستفادة من موجودات البنك التجاري أو بمعنى آخر تمثل استثماراته، فهدف تحقيق الربحية بالنسبة للبنك التجاري يفرض عليه عدم ترك موارده النقدية عاطلة لا تدر عائدا بل يتعين عليه أن يوظفها في مختلف الاستخدامات الممكنة، وبناء على ذلك فإن هذه الاستخدامات تعطي لنا فكرة واضحة عن الأوجه المختلفة لنشاط البنك التجاري.

ويمكننا تقسيم استخدامات البنك التجاري حسب درجة سيولتها إلى:

<sup>1</sup> - زيان رمضان، مرجع سابق، ص 83.

<sup>2</sup> - ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 275.

<sup>3</sup> - إسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب ، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1999، ص 186.

- **أرصدة نقدية حاضرة:** وتتمثل في السيولة النقدية الكاملة، وهي عبارة عن أرصدة لا تحقق أي عائد للبنك التجاري، مما يحتم عليه تجنب تجميد الكثير من أمواله في هذه الأصول وإلا تعرض للخسارة، ومع ذلك يفرض القانون على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من أرصدها المستمدة من الودائع.

وللأرصدة النقدية الحاضرة في البنوك التجارية عدة أشكال:

- **نقود حاضرة في خزانة البنك التجاري:** وهي عبارة عن أوراق نقد قانوني ونقود مساعدة وعمليات أجنبية يحتفظ بها البنك في خزينته لمواجهة طلبات المودعين وتسديد قيمة الشيكات المسحوبة على ودائعهم.

- **أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي:** يلزم البنك المركزي البنوك التجارية بالاحتفاظ لديه بجزء أو نسبة معينة من أصوله النقدية وودائعه في شكل رصيد دائم ودائن، ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقا لمقتضيات السياسة النقدية<sup>1</sup>.

- **أصول تحت التحصيل:** وهي عبارة عن أصول في مرحلة الجباية والتحصيل، إذ يمكن تحويلها إلى سيولة نقدية كاملة بسهولة مثل الشيكات المستحقة على البنوك الأخرى.

- **مجموعة الأصول التي تغلب عليها سمة السيولة:** ويطلق عليها السيولة من الدرجة الثانية وهي أنواع من التوظيف قصير الأجل يمكن تحويلها إلى نقود حاضرة بإجراءات بسيطة وتكلفة زهيدة، تحقق هدفا مزدوجا، السيولة المرتفعة والعائد من الاستغلال.

ومن أهم أنواع هذه المجموعة من الأصول يمكننا أن نميز بين:

- **أوراق حكومية قصيرة الأجل:** وتكون عادة في شكل أدونات خزانة وهي عبارة عن سندات تصدرها الحكومة وتقدمها إلى البنك التجاري مقابل حصولها على قرض من هذا الأخير تتميز بتوافر الضمان في استرداد قيمتها مع تحقيقها لعائد مقبول، ويكون البنك المركزي على استعداد دائم لتحويل قيمتها إلى نقود حاضرة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - سلمان بودياب، مرجع سابق، ص 137.

<sup>2</sup> - ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 278.



- الأوراق التجارية القابلة للخصم: يعتبر خصم الأوراق التجارية من أهم المجالات التي يستثمر فيها المصرف التجاري، والفكرة الأساسية في عملية خصم الأوراق التجارية هو لجوء أحد الأشخاص إلى البنك التجاري للحصول على نقود حاضرة مقابل التنازل عن جزء من قيمة الورقة التجارية التي لم يحن تاريخ استحقاقها بعد، إذ يقوم البنك التجاري بتقديم قيمة الورقة إلى الزبون مقابل حصوله على عمولة والمتمثلة في سعر الخصم، ويحتفظ بالورقة التجارية حتى موعد استحقاقها، كما يستطيع إذا ما احتاج إلى سيولة أن يقوم بإعادة خصم بعضها لدى المصرف المركزي مقابل سعر إعادة خصم اقل من سعر الخصم الذي حصل عليه من العملاء<sup>1</sup>.

- القروض: يعتبر منح القروض أو إتاحة الائتمان النشاط الرئيسي للبنك التجاري، وتحقق القروض بمختلف أنواعها عائد أكبر من أنواع التوظيف السالفة الذكر، غير أنها في نفس الوقت تتضمن مخاطر كبيرة.

وسنتطرق إلى هذا العنصر بشيء من التفصيل في المبحث الموالي.

- أوراق مالية واستثمارات: تستثمر البنوك التجارية شطرا من مواردها في شراء الأوراق المالية من اسهم وسندات نظرا لما تدره من دخل مرتفع، وتعتبر هذه الأوراق اقل سيولة من الأوراق التجارية القابلة للخصم والأوراق الحكومية القصيرة الأجل، إذ ليس من السهل بيعها بسرعة خاصة عندما يسود الركود أسواق المال، وقد يتطلب من أصحابها الانتظار حتى تاريخ الاستحقاق إلا أن العائد عليها يكون كبيرا<sup>2</sup>.

- الأصول الثابتة: هذه الأصول وإن كانت عقيمة في حد ذاتها إلا أنها تعتبر ضرورية لقيام البنك بوظائفه وتتمثل هذه الأصول في المباني التي يمارس فيها البنك نشاطه، والأدوات والمعدات التي يستخدمها، بالإضافة إلى بعض الأصول الأخرى التي لها صلة وثيقة بعمليات الإقراض مثل مخازن البنك التي يحتفظ بها ببعض أنواع الضمانات العينية التي تكون بحوزته<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - عقيل جاسم عبد الله، مرجع سابق، ص 256.

<sup>2</sup> - ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 278-279.

<sup>3</sup> - عقيل جاسم عبد الله، مرجع سابق، ص 26.

### 3. وظائف البنك التجاري:

لقد مرت الخدمات المصرفية كغيرها من أوجه النشاط الاقتصادي بالعديد من مراحل التطور حيث تحول النشاط من مجرد القيام بعمليات الإقراض والإيداع إلى القيام بوظائف أخرى فرضها واقع التطور والنمو السريع في مختلف الأنشطة الاقتصادية في دول العالم المختلفة وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم الوظائف البنكية إلى وظائف تقليدية ووظائف حديثة.

#### أ. الوظائف التقليدية: وتتمثل في:

- قبول الودائع: تعد هذه الوظيفة أول وأهم وظائف البنوك التجارية، وقبول الودائع معناه تلقي البنك التجاري مبالغ بعملات مختلفة تكون واجبة الدفع أو التأدية عند الطلب أو بعد إنذار في تاريخ استحقاق معين، وهذا حسب نوع الوديعة.

وباعتبار الودائع أهم مصادر البنوك التجارية فإن البنك يعمل بطرق مختلفة لجذبها سواء عن طريق خلق أوعية ادخارية جديدة أكثر إغراء للمدخرين أو بالطرق السعرية<sup>1</sup>.

#### - منح الائتمان: سنتطرق لهذا العنصر بالتفصيل في المبحث اللاحق.

-خلق النقود: تعتبر وظيفة خلق الودائع من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية لما لها من تأثير على الاقتصاد القومي، فالبنك التجاري بإمكانه منح قروض تفوق بكثير قيمة الأموال المودعة لديه، مما يتسبب في زيادة كمية النقود في حدود متزايدة، وتحدث عملية خلق نقود الودائع عندما يقوم البنك بإقراض جزء من موارده المالية المتاحة، ثم يقوم المقترض أو المستفيد بإيداع القرض في إحدى المصارف التي يتكون منها الجهاز المصرفي ويطلق على هذه الودائع بالودائع المشتقة تمييزاً لها عن الودائع الأصلية التي تتمثل في قيام أحد العملاء بإيداع نقود أو شيكات حصل عليها من وحدات خارج الجهاز المصرفي<sup>2</sup>.

ب.الوظائف الحديثة: لم تعد وظائف البنوك التجارية قاصرة على ممارسة المهنة التقليدية المتمثلة في أنها وسيط بين المقرضين و المقترضين بل أصبحت تقوم بوظائف عديدة يمكن إيجازها في :

<sup>1</sup>- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص303.

<sup>2</sup>- عقيل جاسم، مرجع سابق، ص ص 263-264.

- القيام بخدمات الأوراق المالية لحساب العملاء: يقوم البنك التجاري بإصدار الأوراق المالية في شكل أسهم وسندات نيابة عن عملائه، بما يشمل ذلك عمليات الاكتتاب، وتحصيل الأقساط من المكتتبين ورد الزيادة بالاكتتاب إليهم<sup>1</sup>، كما ينوب عن عملائه في تلقي طلبات الشراء والبيع للأوراق المالية، أي أنه يقوم بشراء وبيع أسهم وسندات لحساب العملاء وحفظها لهم وتحصيل كبناتها في مواعيد لقاء حصوله على عمولة.

- تقديم خدمات استشارية للمتعاملين: قد يبدو أن تقديم خدمات استشارية ليس له علاقة مباشرة بطبيعة نشاط البنوك، ولكن التجارب التي مرت بها البنوك أخذت تحتم على إدارتها التفهم والإلمام الكامل بهذه الوظيفة، فغالبا ما يجد المسؤول على البنك نفسه كمستشار مالي لمشروع العميل، وبذلك أصبحت معظم البنوك التجارية تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لدى إنشاءهم للمشروعات باعتبار أن الفلسفة المصرفية السليمة تعتبر مصلحة البنك ومصلحة المشروع هي مصلحة مشتركة<sup>2</sup>.

- تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء<sup>3</sup>:

- ادخار المناسبات: يقصد بادخار المناسبات تلك المدخرات التي يحتفظ بها المتعاملين في البنك لمواجهة نفقات مناسبات معينة مثل نفقات الزواج ونفقات موسم الاصطياف. وتشجع البنوك التجارية مثل هذه المدخرات عن طريق منح فوائد مجزية لأصحابها، أو منحهم تسهيلات ائتمانية خاصة تتناسب مع مدخراتهم، ويؤدي هذا النوع من الخدمات إلى زيادة موارد البنك نتيجة لتراكم المدخرات الموسمية خاصة إذا تنوعت هذه المدخرات وارتفع عدد المدخرين.

- القيام بعمليات أمناء الاستثمار لحساب العملاء: ينشئ البنك التجاري إدارة خاصة مهمتها القيام بعمليات الاستثمار نيابة عن عملائه الذين ليس لهم الوقت أو الخبرة الكافية للقيام بمباشرة هذه العمليات<sup>4</sup>، ومن أهم وظائف إدارة أمناء الاستثمار إدارة الأموال للعملاء و

<sup>1</sup> - أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص173.

<sup>2</sup> - فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، 2001، ص36.

<sup>3</sup> - أنظر الصفحة

<sup>4</sup> - أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص273.

تنفيذ وصاياهم و إدارة تركاتهم ورعاية القصر من أبنائهم و إدارة ممتلكات من يعمل منهم في الخارج.... الخ.

- **تأجير الخزائن الحديدية للعملاء:** عقد إيجار الخزائن الحديدية، من الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك التجاري لعملائه وتحقق هذه الخدمة فوائد كبيرة سواء للبنك التجاري أو للعميل فالبنك يأخذ أجره ويضم إليه عملاء جدد، والعميل يستعمل الخزينة في سرية ولا يطلع أحد على أسرارهم وممتلكاتهم ولا تكون عرضة للسرقة أو الضياع.

- **بيع وشراء العملات الأجنبية:** تقوم البنوك التجارية بعمليات بيع وشراء أوراق النقد والبنكنوت الأجنبي إلى جمهور العملاء بهدف توفير قدر كاف منها لمواجهة حاجة عملائه وكذا تحقيق ربح إذا كانت أسعار الشراء أقل من أسعار البيع<sup>1</sup>.

- **خدمات البطاقات الائتمانية:** تعتبر خدمات البطاقة الائتمانية من أشهر الخدمات المصرفية التي استحدثتها المصارف التجارية وتتخلص هذه الخدمة في منح الأفراد بطاقة من البلاستيك تحتوي على معلومات عن العميل وبموجب هذه البطاقة يستطيع العميل أن يتمتع بخدمات العديد من المحلات التجارية المتفقة مع البنك، حيث يكون بإمكانه شراء بضائع أو دخول المطاعم بدون القيام بالدفع الفوري نقداً، على أن تتم عملية السداد خلال 25 يوم من استلامه الفواتير، ولا يدفع التعامل أية فوائد على هذا الائتمان إذا قام بالسداد خلال الأجل المحدد<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - محمد عبد العزيز عجيمة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1979، ص 83.

<sup>2</sup> - فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، مرجع سابق، ص 36-37.

## II: الائتمان المصرفي:

نتعرض في هذا المبحث إلى بعض المفاهيم التي تخص الائتمان المصرفي وذلك من خلال العناصر التالية:

### 1. ماهية الائتمان المصرفي:

**أ.تعريف الائتمان:** في اللغة العربية يقال: ائتمن فلان فلانا : أي اعتبره أميناً، و ائتمن فلان فلان على كذا أي اتخذه أميناً عليه، و الائتمان هو أن نعتبر المرء أميناً أي جديراً برّد الأمانة إلى أهلها، أي جديراً بالثقة.

والائتمان بلغة القانون له معنى أوسع، إذ يعني تسليم الغير مالا على سبيل الدين أو الوديعة، أو الوكالة أو الإيجار أو الإعارة أو الرهن ...، وفي جميع تلك الأحوال يتعلق الأمر بتسليم مؤقت للمال، أي مع نية استعادته<sup>1</sup>.

أما في لغة الاقتصاد فيقصد بالائتمان تلك العملية التي بموجبها يقدم البنك للزبون الثقة ، وذلك بمنحه مبلغاً من المال أو منحه ضمان معين ( الالتزام بالتوقيع ) مقابل تعهد الزبون باسترجاع المبلغ خلال الفترة المتفق عليها وضمن الشروط المحددة في العقد .

### ب.عناصر الائتمان: للائتمان المصرفي أربعة عناصر هي<sup>2</sup>:

- **علاقة مديونية:** حيث يفترض وجود دائن وهو مانح الائتمان ومدين وهو متلقي الائتمان مع ضرورة توافر عنصر الثقة بينهما.
- **وجود دين:** وهو المبلغ النقدي الذي منحه الدائن للمدين والذي يتعين على هذا الأخير برده للأول.

- **المدى الزمني:** وهو العنصر الجوهري في الائتمان فهو أساس التفرقة بين المعاملات الفورية والمعاملات الائتمانية وهو يشير إلى الفترة التي تمضي بين حدوث المديونية والتخلص منها.

- **المخاطرة:** وتتمثل فيما قد يتحمله مانح الائتمان كنتيجة لانتظاره تاريخ استحقاق الدين ولعل هذا من بين أسباب حصول الدائن على فائدة.

<sup>1</sup> - شاكّر القزويني، مرجع سابق، ص 90.

<sup>2</sup> - خليل الهندي، أنطوان الناشف، العمليات المصرفية والسوق المالية، المؤسسة الحديثة للكتاب، الجزء 2، طرابلس، لبنان، 2000، ص 19.

ج. أدوات الائتمان: " هي عبارة عن وثيقة توضح التزامات المقترض وحقوق المقرض من حيث الأقساط والفوائد ومواعيد الاستحقاق"<sup>1</sup>.

ومن ابرز أدوات الائتمان ما يلي:

- الأوراق التجارية: تعد الأوراق التجارية من أدوات الائتمان قصيرة الأجل، والتي هي أساسا مكونة من الكمبيالة، السند الأدنى، الشيك، أدوات الخزنة.
- الأوراق المالية: تعد الأوراق المالية من أدوات الائتمان الطويلة الأجل وهي صكوك تمثل حق ملكية (أسهم) وحق دين (سندات) على الجهات التي تصدرها.
- النقود الورقية: تعتبر النقود الورقية من بين أدوات الائتمان فهي تلقى قبولا لها من طرف الأفراد وهو قبول يتوقف على درجة ثقتهم في الجهة المصدرة لها وهي الدولة<sup>2</sup>، وما يميز هذه الأداة عن أدوات الائتمان الأخرى هو سيولتها التامة.

## 2. أنواع الائتمان المصرفي:

إن الشكل الذي تتخذه عمليات الائتمان المصرفي متنوع ويمكن تقسيم تلك العمليات أما بحسب طول مدة الائتمان أو من حيث الشخص المتلقي للائتمان أو من حيث الغرض من الحصول عليه أو تبعا للضمانات المطلوبة من الزبون المستفيد.

أ. من حيث تاريخ الاستحقاق: ينقسم الائتمان حسب هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع هي :

- ائتمان قصير الأجل: وهو ذلك الائتمان الذي تقل مدته عن عام، وعادة ما تكون فترة هذا النوع من الائتمان ثلاثة أو ستة أشهر، و ينحصر هدفه الأساسي في تمويل العمليات الجارية<sup>3</sup>.
- ويمثل الائتمان قصير الأجل معظم أنواع التوظيف و أفضلها في البنوك التجارية، كما أنه يعتبر الفرع الرئيسي للتوظيف وما يفيض عن ذلك يوجه لأوجه التوظيفات الأخرى .
- ائتمان متوسط الأجل: وهو ذلك الائتمان الذي تتراوح مدته بين عام وخمسة أعوام ويستخدم عادة لتمويل المشروعات في بعض العمليات الرأسمالية ( مثل تطوير الإنتاج أو شراء الآلات ) واحتياجات الأفراد الاستهلاكية.

<sup>1</sup> - فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبدالرحمان، مرجع سابق، ص 126.

<sup>2</sup> - خليل الهندي، أنطوان الناشف، مرجع سابق، ص 22.

<sup>3</sup> - نعمة الله نجيب وآخرون، مرجع سابق، ص 102.

- **ائتمان طويل الأجل:** وهو ما تزيد مدته عن خمس سنوات بصفة عامة، ومن أمثلته القروض التي تلجأ المشروعات إليها لتمويل احتياجاتها إلى رؤوس الأموال الثابتة أو منح قروض لتمويل المشروعات .

**ب. من حيث الغرض من الائتمان:** ينقسم الائتمان حسب الغرض من استخدامه إلى عدة أنواع هي:

- **ائتمان استهلاكي:** وهو ذلك الائتمان الذي يكون الغرض من استخدامه استهلاكي وتطلب البنوك التجارية عادة في هذا النوع من الائتمان سعر فائدة أعلى لأنه يتضمن درجة مخاطرة أعلى لأن هذا النوع من القروض غالبا ما يتم سدادها من راتب المقترض ومن ثم فإن القدرة على الدفع تتوقف على استمرار المقترض في وظيفته<sup>1</sup>.

- **ائتمان إنتاجي:** وهو ذلك الائتمان الذي يكون الغرض من استخدامه زيادة الإنتاج أو زيادة المبيعات ك شراء المواد الخام اللازمة للإنتاج أو شراء آلات لتدعيم الطاقة الإنتاجية للمشروع<sup>2</sup>. ورغم أن البنوك التجارية لا تحبذ منح القروض الإنتاجية الرأسمالية لطول فترتها ولطبيعة المخاطر التي تلاقيها من جراء منحها، إلا أنه لا يوجد ما يمنعها من منحها لأنه قد تكون أكبر سلامة من تمويل مشروعات أخرى مع مراعاة سلامة المركز المالي للعميل و الحصول على ضمان عيني كبير كرهن المصنع، وأن لا تتجاوز طول فترة الوفاء خمس أعوام كحد أقصى وأن يكون استهلاك القرض تدريجيا طول فترة استحقاقه، ووضع قيود على النواحي المالية للمقترض<sup>3</sup>.

- **ائتمان استثماري:** وهو ذلك الائتمان الذي يمنح لبنوك الاستثمار وشركات الاستثمار لتمويل اكتتابها في أوراق مالية جديدة، ويكون على شكل قروض استثمارية تمنح إلى سماسرة الأوراق المالية تستحق عند الطلب أو لأجل، كما تمنح للأفراد لتمويل جزء من مشترياتهم من الأوراق المالية، ويمثل القرض الاستثماري جزء من قيمة الورقة المالية المشتراة، فإذا ما حدث وانخفضت القيمة السوقية للأوراق فإن المقترض مطالب بتغطية قيمة الفرق، ويمكن

<sup>1</sup> عبد المعطي رضا أرسيد، محفوظ جودة، مرجع سابق، ص 106.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 106.

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 114.

للبنك التجاري أن يبيع الأوراق المالية المرهونة لديه في حالة امتناع المقرض تغطية قيمة ذلك الفرق<sup>1</sup>.

- **ائتمان تجاري:** وتلجأ إليه المشروعات بغرض تمويل جزء من رأسمالها العامل أو الجاري مثل تمويل مشتريات المواد الأولية وأجور العمال ومصاريف الصيانة والوقود<sup>2</sup>. ويكون هذا الائتمان عادة لمدة قصيرة الأجل أي لأقل من سنة، وهو يمثل نسبة لا بأس بها من أنشطة البنك الإقراضية لملاءمته لطبيعة الموارد المالية للبنك والمتمثلة أساسا في الودائع وخصوصا الودائع تحت الطلب.

**ج. من حيث الضمان:** " يعتبر الضمان الوسيلة التي تعطي البنك تأمينا ضد خطر عدم السداد إذ أنه يساعد البنك على استلام حقوقه في القرض عندما يعجز العميل عن سداده"<sup>3</sup>. وتقسم القروض حسب هذا المعيار إلى نوعين أساسيين :

- **القروض المكفولة بضمان:** الأصل أن الأغلبية العظمى من القروض تكون مصحوبة بضمانات، ويطلق على هذه الضمانات اسم الضمانات التكميلية لأن دورها هو تعزيز عناصر الثقة الموجودة أصلا<sup>4</sup>. وتأخذ هذه الضمانات بدورها شكلين هما :

- قروض مكفولة بضمان شخصي: وفيه يتدخل شخص آخر يتمتع بالسمعة الجيدة والمركز المالي الجيد فيتعهد بالسداد في حالة عجز المقرض.

قروض مكفولة بضمان عيني: وفيه تكون القروض مضمونة بضمان حقيقي (بضائع، أوراق مالية ، كمبيالات ... الخ ) ، ويكون الضمان عيني عادة في حالة الصفقات الكبيرة أو الصفقات ذات المخاطر المرتفعة وعموما فهو يقترن بالقروض متوسطة وطويلة الأجل.

وأهم ما ينظر إليه البنك عند منحه قرضا مضمونا بضمان عيني هو ما يعرف بـ " هامش الضمان " والذي يمثل الفرق بين قيمة الضمان وقيمة القرض نفسه.

- **قروض غير مكفولة بضمان:** قد يمنح البنك قرضا لأحد عملائه الجيدين بدون أي نوع من الضمانات وذلك بعد التحقق من مركزه المالي وسمعته الجيدة وسلامة الأعمال التي

<sup>1</sup>- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 115.

<sup>2</sup>- زينب عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، الدار الجامعية، بيروت، 1994، ص 79.

<sup>3</sup>- عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ جودة، مرجع سابق، ص 108.

<sup>4</sup>- نفس المرجع، ص 109.



يقوم بها، وقيامه بتسديد التزاماته في المواعيد المحددة باستمرار<sup>1</sup>.

#### د. من حيث الشخص المستفيد من الائتمان:

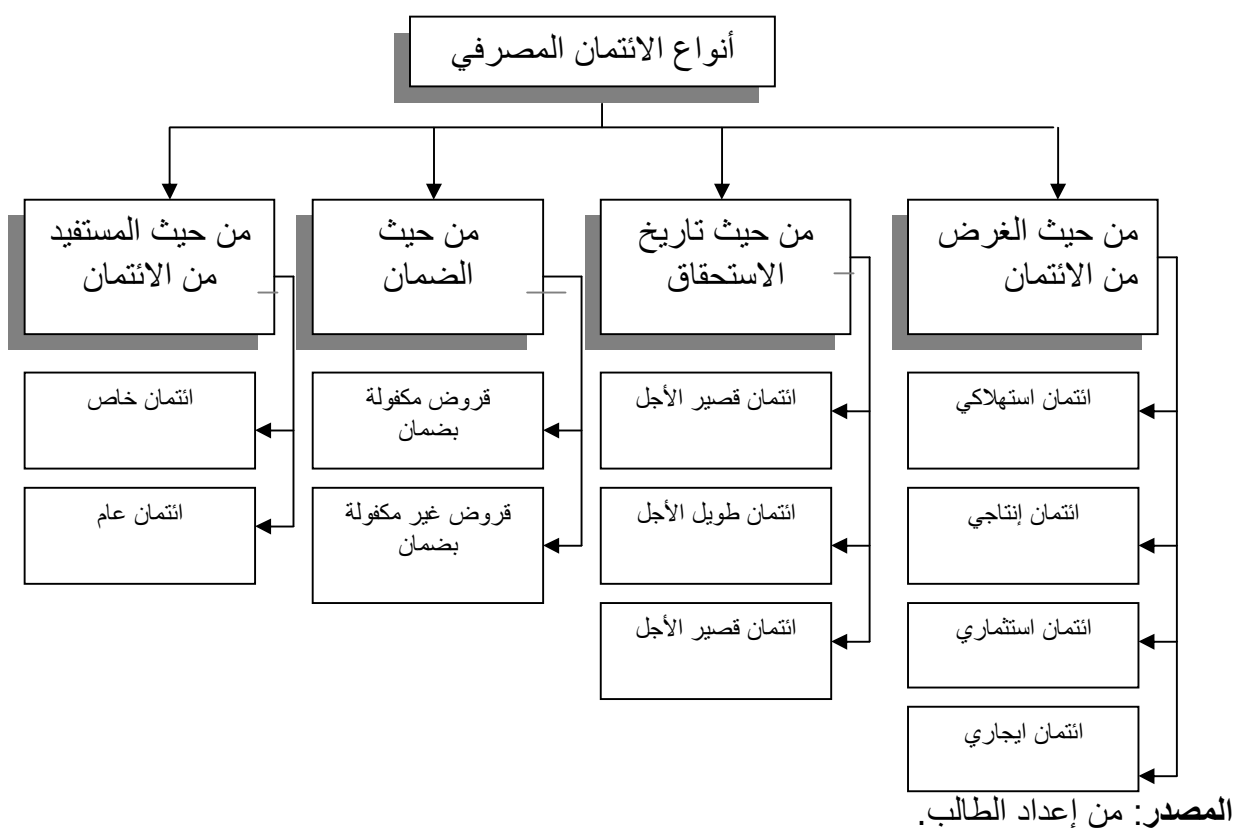
حسب هذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من الائتمان:

- **الائتمان الخاص:** وهو ما يحصل عليه الأفراد ويعتمد البنك التجاري في منحه لهذا النوع من الائتمان على الثقة التي يكتسبها الأفراد لدى البنك والوضعية المالية الحالية والمستقبلية المتوقع تحقيقها من طرف طالبي الائتمان.

- **الائتمان العام:** وهو ما تعقده الأشخاص العامة ( مؤسسات عمومية، مصالح حكومية...) وتعتمد قدرة الدولة في الحصول على الائتمان على القدرة المالية لأفراد المجتمع ومؤسساته المالية و الاستقرار السياسي الذي تتمتع به الحكومة، و مركزها المالي وسمعتها في تعاملها مع ما عقدته من قروض سابقة وعلى وقت إصدار القرض.

ويمكن جمع مختلف تصنيفات الائتمان المصرفي في الشكل التالي:

#### شكل رقم(1): أنواع الائتمان المصرفي



<sup>1</sup> - جميل الزيدانين، مرجع سابق، ص50.

## 3. أهمية الائتمان المصرفي ومميزاته:

**أ. أهمية الائتمان المصرفي:** إن الائتمان المصرفي نشاط اقتصادي في غاية الأهمية، لما له من تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد على الاقتصاد القومي، فتوفير الأموال يدير عجلة الاقتصاد ويؤمن العمالة ويزيد من طاقة الإنتاج والدخل القومي.

وتتبع الحاجة إلى الائتمان المصرفي نتيجة لعدم وجود توافق زمني بين تدفق الإيرادات داخل الاقتصاد وتدفق النفقات وقد أدى هذا الوضع المستمر مع طبيعة حركة الاقتصاد دائما إلى وجود وحدات اقتصادية لديها فائض في وقت ما ووحدات أخرى لديها عجز وهنا برز الائتمان المصرفي كعنصر مهم لتنظيم العلاقة المتبادلة بين مؤسسات الاقتصاد الوطني. وينهض بهذه العملية والاستمرار بها وحدات النظام المصرفي المختلفة وعلى رأسها البنوك التجارية لدورها في تعبئة المدخرات ولقدرتها في خلق الائتمان؛ أي قدرتها على إقراض مقادير تفوق ما يتوفر لديها من موارد، والبنك المركزي من خلال ائتمانه غير المباشر، والبنوك المتخصصة التي توفر مواردها المالية وتمنحها إلى القطاعات التي لديها عجز، ولهذا يأخذ النظام المصرفي شكل هرم للتمويل الائتماني يقف في قمته البنك المركزي وفي طرفي قاعدته توجد المصارف التجارية والمتخصصة ، ويساعد هذا الشكل الهرمي النظام المصرفي من توفير وسائل الدفع كما يعمل كمصدر للأموال المقترضة وينشأ عن ذلك أن يخلق مطلوبات نقدية تقابلها من الجهة الأخرى موجودات مالية.

ونجاح النظام المصرفي في هذا يتوقف على مقدرته في توفير وسائل دفع كافية من ناحية وعلى قدرته على اجتذاب الأموال ومنح الائتمان من ناحية أخرى ، وضمن هذا العمل يكون من اللازم على النظام المصرفي وسياساته عموما والائتمانية منها بشكل خاص أن تتجه في المقام الأول نحو التأثير في حركة المدخرات المحلية وتعبئة أكبر مقدار ممكن منها ووضعها في خدمة التنمية الاقتصادية من خلال عرض واستخدام الائتمان في إطار من الاستقرار الاقتصادي ومحاربة التقلبات الاقتصادية من ناحية التضخم والانكماش، وبشكل عام فإن أهمية الائتمان المصرفي تتفاعل مع مرحلة النمو والتطور الاقتصادي والمصرفي إلى حد بعيد حيث إن الطلب على الائتمان المصرفي تحدده حاجات القطاعات الاقتصادية إلى التمويل

اللازم. وهذا يعني أن الطلب على الائتمان المصرفي هو طلب مشتق من حاجة القطاعات إلى التمويل، ولهذا كلما زادت عملية التنمية واتسع النشاط الاقتصادي كلما زادت الحاجة إلى الائتمان المصرفي .

بالإضافة إلى ما سبق فإن الائتمان المصرفي يحقق لعملية التنمية الاقتصادية جملة من المهام حيث:

- بدونه تصبح عملية المفاضلة بين المصادر المالية داخل الاقتصاد مقيدة، كما أن فوائض الوحدات الاقتصادية المدخرة لا توجه إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية.

- يستخدم كأساس لتنظيم عملية إصدار النقود القانونية فالبنك المركزي عندما يشرع في وضع سياسته للإصدار يضع في اعتباره حجم الائتمان المنتظر من النظام المصرفي في نطاق الخطط العامة.

- يؤدي سحبه من قبل المقترضين إلى زيادة حجم المعروض النقدي ولهذا فالائتمان المصرفي عامل مهم يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد حجم الإنفاق والقوة الشرائية المتاحة داخل الاقتصاد.

- يعتبر أداة بيد الدولة تستخدمها في الرقابة على نشاط المشروعات وذلك من خلال استخدامها للأرصدة الائتمانية المخصصة لها.

- له تأثير مباشر على زيادة الادخار والحد من الاستهلاك وذلك لأن المصارف تعمل على تشجيع الأفراد على الادخار لتوفير موارد للائتمان الذي يحد من الاستهلاك.

**ب.مزايا الائتمان المصرفي:** يحقق الائتمان المصرفي مزايا عديدة للمنشآت المقترضة يمكن إبرازها فيما يلي:

- يمكن الائتمان المصرفي المنشآت المختلفة وخاصة الصغيرة والحديثة منها من تجاوز صعوبات الحصول على ائتمان كافي بسبب ضعف الثقة في مركزها الائتماني من وجهة نظر الجهات الممولة.

- لا تتدخل البنوك التجارية في مجالس إدارة المنشآت المقترضة، فهي لا تعتبر كمساهم وبذلك تكون لمالكي المنشأة سيطرة كاملة على اتخاذ قرارات تسير المنشأة.

- توفر البنوك التجارية تمويل بتكلفة اقل قياسا بكلفة الاقتراض من الجهات المالية الأخرى خاصة فيما يتعلق بالقروض الطويلة والمتوسطة الأجل.
- توفر البنوك التجارية ائتمان بأحجام و أجال مختلفة تتناسب مع الأغراض التي تقف وراءه، مما يمكن المنشأة المقترضة من استعمال القرض بصورة أكثر فعالية، لأنه لا يمكن للبنك المطالبة بالتسديد قبل فترة الاستحقاق، وحتى في حالة تعذر التسديد فان المصرف يبدي نوعا من المرونة في تأجيل السداد وعدم حجز الضمانات، مما يتيح الفرصة لاستمرار نشاط المنشأة وعدم إرباك سيولتها.
- يمكن للمنشآت المقترضة الوفاء بالقرض من الأموال الناجمة عن العمليات التشغيلية وبصورة تدريجية.
- يعتبر الائتمان وسيلة مناسبة لتحويل استعمال راس المال من شخص لآخر مما يمكن من تحويل المدخرات النقدية إلى من يحتاجها ويستطيع استغلالها وهذا ما يؤدي إلى زيادة إنتاجيته (ربحية رأس المال).

**III. مخاطر الائتمان وأساليب التحكم فيها:**

نتناول في هذا العنصر مخاطر الائتمان و أساليب التحكم فيها وذلك من خلال المطالب التالية:

**1. تعريف مخاطر الائتمان المصرفي وأسباب نشوئها:**

**أ. تعريف مخاطر الائتمان المصرفي:** إن طبيعة العلاقة التي تجمع بين البنك وزبائنه ترتبط ارتباطا وثيقا بمخاطر تنجم عن عملية منح الائتمان، فتعدد وتنوع احتياجات الزبائن التمويلية من جهة، ونشاط البنك الذي يبحث عن أرباح مقابل تقديم القروض من جهة أخرى يجعل من هذه العملية تخضع إلى مخاطر عديدة.

ويمكن تعريف خطر الائتمان بأنه " خسارة محتملة يتضرر من جرائها المؤتمن ولا يواجهها المدين، لذلك فهي تصيب مانح الائتمان، ولا تتعلق بعملية تقديم الائتمان فحسب بل تستمر حتى إنهاء عملية تحصيل كامل المبلغ المتفق عليه ويكون السبب الرئيسي فيها المدين بسبب عدم التزامه واستطاعته وقيامه برد أصل القرض وفوائده"<sup>1</sup>.

وبهذا فإن خطر منح الائتمان هو تعبير عن المخاطرة الناجمة من احتمال عدم استطاعة العميل تسديد مبلغ القرض واحتمال تحقيق الخسارة نتيجة ذلك، وتبعاً لهذا فكل عملية اقتراض تتضمن درجة معينة من المخاطر الائتمانية لان الائتمان في كل الأحيان يتضمن تأجيل الدفع والوعد به في المستقبل.

**ب. أسباب نشوء مخاطر الائتمان المصرفي: ويمكن حصر أهمها في<sup>2</sup>:**

- عدم التطابق المعلوماتي بين البنك والعميل.
- عدم التزام المقترض بأخلاقيات عقد الاتفاق المبرم مع البنك.
- اتسام أداء الجهاز المصرفي بالتسرع والمنافسة غير الرشيدة.
- العجز في الإطارات الفنية والإدارية المؤهلة مما يفتح المجال أمام ارتكاب الأخطاء عند اتخاذ القرارات الائتمانية.
- عدم توافر المؤسسات المالية الأخرى في بعض الدول مما أدى إلى عجز المؤسسات

<sup>1</sup> - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص ص 210-211.

<sup>2</sup> - أحمد غنيم، الديون المتعثرة والائتمان الهارب، دون دار نشر، مصر، 2001، ص 62.

المصرفية القائمة عن استيعاب التمويلات المطلوبة ولجئها إلى توظيف الأموال في مسارات غير اقتصادية.

- تعرض اقتصاد الدولة إلى هزات اقتصادية قد تؤثر في النهاية على نشاط العمل أو البنك في حد ذاته.

## 2. أنواع مخاطر الائتمان:

مهما تعددت الأخطار التي تتعرض لها القروض فهي على نوعين، منها ما يتسبب فيه العمل وتسمى أخطار خاصة ومنها ما لا علاقة له بالعمل ولا بالمؤسسة المقرضة وتسمى بالأخطار العامة، ويضاف إلى هذين القسمين المخاطر الناتجة عن أخطار البنك نفسه.

**أ. المخاطر الخاصة:** ترتبط هذه المخاطر بالعمل أو النشاط الذي ينتمي إليها وتنقسم بدورها إلى:

**- مخاطر متعلقة بالعمل:** وترتبط هذه المخاطر بالعناصر الرئيسية المتعلقة بالجدارة الائتمانية للعمل مثل أهليته وسمعته ونزاهته والتزامه بالوفاء بحقوق الآخرين المتعاملين معه في مجال نشاطه وسلوكياته الأخلاقية فقد يفقد العمل أهليته كما قد يهدر سمعته الشخصية نتيجة سلوكيات اجتماعية طرأت على سلوكه الشخصي بعد تحصله على القرض<sup>1</sup>.

فمن العملاء من هم قادرين على سداد مديونياتهم ومع ذلك يتهربون من سدادها بل لا يمانعون من الدخول مع البنك في منازعات قضائية وهكذا تنشأ بعض التصرفات السيئة من بعض العملاء تضر بالبنك وتشكل له خطورة<sup>2</sup>.

كما قد يكون البنك التجاري عرضة لمخاطر عدم السداد نتيجة لتدهور المركز المالي لطالب الائتمان أو تدهور الكفاءة الإدارية في إدارة العمل لنشاطه، مما يؤدي إلى عدم الاستغلال الكفء للأموال المقرضة وبالتالي تراجع القدرة الإنتاجية وجودة المنتجات التي يتخصص العمل في تقديمها، نتيجة خلل في سياسات و أساليب الإنتاج المتبعة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - أحمد غنيم، صناعة القرار الائتماني والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك، مطبع المستقبل، ط2، مصر، ص73.

<sup>2</sup> - فريد راغب النجار، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 2000، ص27.

<sup>3</sup> - أحمد غنيم، صناعة القرار الائتماني والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك، مرجع سابق، ص73.

- **مخاطر مرتبطة بالنشاط الذي يزاوله المقترض:** ترتبط هذه المخاطر بالنشاط الذي ينتمي إليه العميل، وهي مخاطر مختلفة من نشاط إلى آخر ففي الإنتاج الزراعي هناك مخاطر الظروف المناخية القاسية وفي الإنتاج الصناعي بشكل عام هناك أخطار تتعلق بعدم توفر المواد الخام للإنتاج أو تغير أذواق المستهلكين أو دخول منافسين جدد.

**ب. المخاطر العامة:** ويقصد بها المخاطر التي تتعرض لها القروض بصرف النظر عن طبيعة وظروف المنشأة المقترضة ويمكن جمعها في:

- **مخاطر أسعار الفائدة:** ويقصد بها احتمال تقلب أسعار الفائدة في المستقبل، فإذا ارتفعت أسعار الفائدة عن المعدل المتفق عليه، أصبح عائد البنك التجاري أقل من عائد السوق على الاستثمار، هذا إذا ما كانت قروض طويلة الأجل، أما إذا كانت قروض قصيرة الأجل فإن درجة الخطر تكون أقل حيث إذا كان هناك ارتفاع معدلات الفائدة قد يمكن للبنك التجاري استثمار أمواله بمعدلات فائدة مرتفعة والعكس في حالة انخفاض معدلات الفائدة<sup>1</sup>.

- **مخاطر التضخم:** إن تعرض البلاد للتضخم بعد أن تم الاتفاق بين البنك والعميل على القرض سوف يترتب عن ذلك انخفاض القوة الشرائية لأصل القرض و الفوائد وهذا ينعكس سلباً على البنك نتيجة لتزعزع المركز المالي للعميل .

- **مخاطر الدورات التجارية:** وهي المخاطر الناشئة عن تعرض الاقتصاد إلى هزات و أزمات

تؤثر سلباً على نشاط المنشأة المقترضة وعلى مقدرتها على الوفاء بما عليها من التزامات .

- **مخاطر السوق:** إن التغيرات الجوهرية الحاصلة في النظام الاقتصادي والسياسي أو وقوع أحداث على المستوى المحلي أو العالمي، له الأثر الكبير على العلاقات الائتمانية القائمة بين البنك وعملائه، فمتى كانت لتلك التغيرات آثار إيجابية على نتائج نشاط منشأة الأعمال أمكن استرجاع ما قدمه البنك من قيم، أما إذا كانت سلبية فقد يؤثر على مقدرتها على الوفاء بالدين الشيء الذي يجعل البنك عرضة لخطر عدم التسديد من طرف هؤلاء نتيجة عجزهم<sup>2</sup>.

**ج. المخاطر الناتجة عن البنك نفسه:** إن البنك أثناء قيامه بعمليات منح الائتمان يكون عرضة للأخطاء المرتكبة أثناء تحليله للبيانات المقدمة من طرف طالب القرض أو من تلقاه

<sup>1</sup> - محمد الصالح الحناوي، السيدة عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، الدار الجامعية، مصر، ص275.

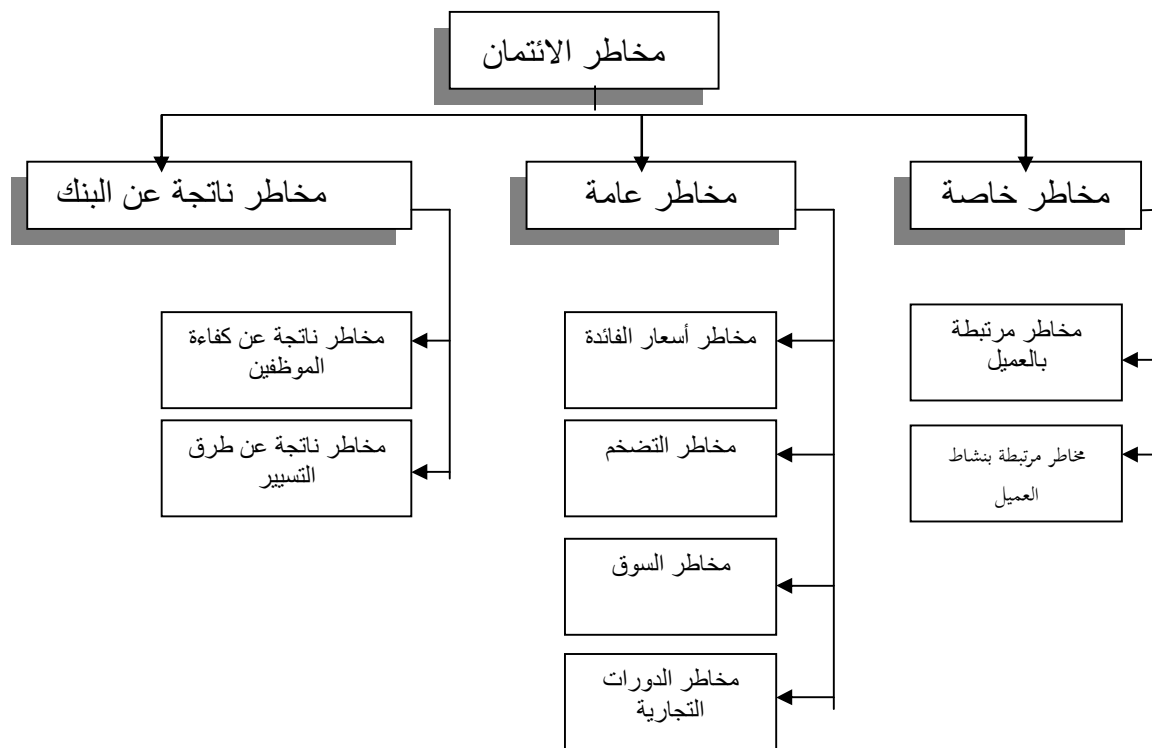
<sup>2</sup> - منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مرجع سابق، ص228.

للمضمانات المقدمة، أو ما يمكن أن يقع فيه أثناء متابعة للقرض الممنوح.

ومن بين الأسباب التي تعرض البنك لمثل هذه الأخطار:

- قلة خبرة الموظفين في الاستفسار عن العميل، وإجراء التحليلات الأزمة للقوائم المالية.
  - ضعف نظم العمل الداخلية والإجراءات الرقابية وعدم توافر قنوات اتصال جيدة بين المصالح المختلفة داخل البنك وتداخلها مما يؤثر سلباً على اتخاذ القرار الائتماني ومتابعته.
- ويمكن جمع مختلف أنواع المخاطر الائتمانية في الشكل التالي :

الشكل رقم(2): أنواع مخاطر الائتمان التي يتعرض لها البنك التجاري



المصدر: من إعداد الطالب.



## 3. أساليب التحكم في مخاطر منح الائتمان:

بعد قيام البنك بعملية تقدير المخاطرة وتحديد مصدرها يسعى جاهدا للتحكم فيها وذلك باتباع بعض الإجراءات الوقائية، لحماية البنك من تلك المخاطر وتختلف قدرة البنك على التحكم في هذه المخاطر باختلاف نوع المخاطر نفسها.

**أ. التحكم في المخاطر الخاصة:** للتحكم في المخاطر الخاصة يتبع البنك مجموعة من الإجراءات يمكن جمعها فيما يلي:

- **وضع قيود على تصرفات المقترض:** وذلك بوضع شرط في العقد ينص على انه من حق البنك وضع قيود على تصرفات المقترض في المستقبل إذا كانت هناك حاجة إلى ذلك ومن أمثلة هذه القيود ضرورة الحصول على موافقة البنك إذا ما قررت المنشأة الحصول على قروض إضافية في المستقبل إذا ما أرادت تنفيذ خطة استثمارية جديدة، كما قد يشترط البنك كذلك عدم هبوط حجم ودائع العميل عن حد معين وقد يضيف شرطا آخر ينص على أن مخالفة العميل لأي شرط من شروط الاتفاق يعني حق البنك في إلزامه بسداد القرض وفوائده فور وقوع المخالفة<sup>1</sup>.

- **إدخال طرف ثالث كضامن في الاتفاق:** يمكن للبنك أن يشترط على العميل إحضار طرف ثالث من أجل التوقيع على الاتفاق، كأجراء إضافي لضمان تسديد القرض، حيث يمكن للبنك الرجوع إليه إذا ما فشل العميل في سداد القرض وفوائده.

- **اقتسام المخاطر مع الغير:** وذلك عن طريق المساهمة بجزء من القروض بالتعاون مع بنوك ومؤسسات أخرى حيث يمكن للبنك الاتفاق مع بنك آخر أو مؤسسة مالية أخرى للمشاركة في تمويل القرض بحيث يقتسمان الربح أو الخسارة وذلك في حالة القروض الضخمة والتي قد تؤثر على البنك بدرجة كبيرة<sup>2</sup>، ومن ثم يتقاسم البنك مخاطر القروض مع بنوك ومنشآت مصرفية أخرى بدلا من تحملها بمفرده في حالة عجز المقترض بالوفاء بالتزاماته.

- **وضع شروط خاصة لسداد اصل القرض والفوائد:** يمكن للبنك أن يشترط سداد أصل القرض على دفعات شهرية أو سنوية حسب الأحوال، كما قد يشترط سداد الفوائد مقدما خصم لقيمة

<sup>1</sup> - منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مرجع سابق، ص 229.

<sup>2</sup> - محمد الصالح الحناوي، السيدة عبد السلام عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 276.

القرض، والغرض من ذلك هو تعجيل حصول البنك على مستحقاته قبل تعرض العميل لظروف غير متوقعة قد تؤثر على قدرته على السداد . وبالطبع مازال أمام البنك فرصة لتجنب المخاطر كلية وذلك برفض طلب العميل<sup>1</sup>.

- **الحصول على ضمان:** قد يرى البنك مطالبة المقترض بتقديم بعض الضمانات لتدعيم مركزه المالي فقد يتبين انه على الرغم من مقدرة العميل على تحقيق الربح ونجاحه في أعماله إلا أن راس ماله غير متناسب مع نشاطه ومن ثم يشترط البنك أن يقدم العميل ضمانا متناسب مع مبلغ القرض.

وفي الواقع القروض المصرفية نادرا ما تكون دون ضمان، فالأصل في أي قرض مصرفي ينبغي أن يكون بضمان، خاصة إذا كان هذا القرض من النوع الطويل أو المتوسط المدى والحجم الكبير أو بالأحرى إذا كان الخطر كبيرا في حكم وتقدير الصيرفي. وبما أن منح الائتمان لا يقتصر فقط على القيام بدراسة وتحليل وثائق المؤسسة وقراءة أرقامها و إنما يتمثل أيضا في طلب أشياء ملموسة وذات قيمة كضمان قبل منحه.

ونظرا للأهمية الكبرى التي تلعبها الضمانات كأداة لمواجهة مختلف الأخطار المرتبطة بالقرض لابد على البنك أن يراعي بعض الاعتبارات المهمة في الضمان والتي يمكن أبرازها فيما يلي :

- **قيمة الضمان:** إن أول مشكلة يصطدم بها البنك عندما يقدم على طلب ضمان من المؤسسة التي تريد أن تقترض منه هي ما قيمة هذا الضمان ؟ ورغم ذلك فإن البنوك تسعى جاهدة من أجل تجنب الخطأ في تقدير قيمة الضمان نسبة لقيمة القرض الممنوح ، باعتباره -قيمة الضمان- أمر هام ونسبي في ذات الوقت، فهو أمر هام لأنه يضع البنك في مأمن ضد الأخطار المحتملة، وهو أمر نسبي لأن هذه القيمة من المحتمل أن تعثرها بعض التغيرات في المستقبل وهي بحوزة البنك<sup>2</sup>.

- **اختيار الضمانات:** كما أن مشكلة أخرى تواجه البنك في قضية الضمانات و تتعلق بالكيفيات المتبعة في اختيار هذه الضمانات، و في الحقيقة لقد سمحت التجارب البنكية والعرف البنكي

<sup>1</sup> - محمد الصالح الحناوي، السيدة عبد السلام عبد الفتاح، مرجع سابق، ص276.

<sup>2</sup> - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص164.

المتولد عنها إلى خلق عادات وصيغ لاختيار هذه الضمانات، وتتركز هذه الصيغ بالخصوص على الربط ما بين أشكال الضمانات المطلوبة ومدة القرض الموجهة لتغطيته، إذ تختلف الضمانات المطلوبة لتغطية القروض القصيرة الأجل عن تلك الضمانات المطلوبة لتغطية القروض المتوسطة والطويلة الأجل<sup>1</sup>.

### ب. التحكم في المخاطر العامة:

- **التحكم في مخاطر تغير أسعار الفائدة:** تظهر مخاطر ارتفاع أسعار الفائدة في المستقبل بوضوح بالنسبة للقروض ذات الآجال الطويلة ويمكن التغلب على هذه المخاطر بالاتفاق مع العميل على استبدال القرض الطويل الأجل الذي يطلبه بقرض قصير الأجل يتحدد لعدة مرات وبسعر فائدة يعادل سعر الفائدة السائد في السوق عند تجديد العقد. كما يمكن للبنك أيضا أن يتفق مع العميل على تعويم سعر الفائدة أي أنه يتفق مع العميل على سعر فائدة متحرك، حيث يتم ربط سعر الفائدة على القرض بمعدل آخر مثل الحد الأقصى لمعدل الفائدة الذي يحدده البنك المركزي على نوع معين من الودائع أو معدل فائدة على نوع معين من الأوراق المالية فإذا ارتفع الحد الأقصى المقرر على تلك الودائع يتم رفع معدل الفائدة على القرض بنفس النسبة وتخفيض سعر الفائدة إذا ما انخفضت أسعار الفائدة المتفق عليها. وعلى عكس مخاطر ارتفاع أسعار الفائدة ترتبط مخاطر انخفاض أسعار الفائدة بالقروض القصيرة الأجل، وفي هذه الحالة من الأفضل للبنك أن يتحول إلى القروض طويلة الأجل واستثمار الجانب الأكبر من الموارد المتاحة فيها، وإن كان هذا الأسلوب للتحكم في المخاطر يتوقف على دقة التنبؤات الخاصة في ارتفاع وانخفاض معدلات الفائدة<sup>2</sup>.

- **التحكم في مخاطر التضخم:** يمكن تجنب مخاطر التضخم جزئيا بالاتفاق مع العميل على سداد الفائدة مقدما أو سداد قيمة القرض على دفعات، كما يمكن تجنب جزء من المخاطر إذا وافق العميل على تعويم سعر الفائدة فإذا ما تعرضت البلاد إلى موجة من التضخم فسوف

ترتفع معدلات الفائدة في السوق بصفة عامة وترتفع معها معدلات الفائدة على القرض الأمر الذي يحمي البنك من انخفاض القوة الشرائية لتلك الفوائد<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص165.

<sup>2</sup> - محمد الصالح الحناوي، السيدة عبد السلام عبد الفتاح، مرجع سابق، ص276.

<sup>3</sup> - منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مرجع سابق، ص130، 131.

- **التحكم في المخاطر المتعلقة بالدورات التجارية ومخاطر السوق:** يمكن التغلب على هذه المخاطر باستخدام بعض وسائل الوقاية المقترحة بشأن المخاطر كأن يطلب البنك من العميل تقديم بعض الرهونات أو أن يطلب توقيع طرف ثالث على الاتفاق كضامن لسداد مستحقات البنك.

**ج. التحكم في المخاطر الناجمة عن البنك:** إن البنك بصفته المسؤول الأول على منح الائتمان لعملائه هو مطالب بمراعاة مجموعة مؤشرات أساسية تتعلق به والتي يمكن إبراز أهمها في ما يلي:

- **تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك:** لكي يمكن للبنك أن يتجنب الأخطار المتعلقة بالجانب الإداري والمحاسبي يجب عليه أن يدعم و يطور أجهزة الرقابة الداخلية حتى يتمكن من اكتشاف الأخطاء في أوانها ومن ثم اتخاذ الإجراءات المناسبة التي تمكنه من تجنب الوقوع فيها<sup>1</sup>.
- **تكوين العنصر البشري:** ينبغي على البنك تكوين العنصر البشري المتخصص في النشاط المصرفي لتجنب الأخطار الناتجة عن ارتكاب الأخطاء، كما يجب تكوين إطارات قادرة على التنبؤ بمستقبل الأحوال الاقتصادية المحلية والدولية، بالإضافة إلى ضرورة تكوين العنصر البشري هناك إجراءات أخرى يجب مراعاتها في العمل المصرفي وهي :
- تجزئة العمل على مراحل وعدم تركيز مسؤولية إنجاز عملية كاملة في يد شخص واحد.
- وضع تنظيم داخلي على نحو يمكن من اكتشاف أي خطأ أو تلاعب بطريقة تلقائية.

#### د. أساليب أخرى للتحكم في المخاطر:

بالإضافة إلى الأساليب التي تم ذكرها للتحكم في مخاطر منح الائتمان هناك أساليب أخرى يمكن للبنك استعمالها للحد من المخاطر وهي<sup>2</sup>:

- **التعامل مع عدة متعاملين:** تجنباً لما يمكن أن يحدث من أخطار فيما يتعلق بتركز نشاطات والمصرف مع عدد محدود من المتعاملين، فإنه يلجأ إلى توزيع عملياته على عدد غير محدود من المتعاملين حتى إذا وقع ما لم يكن في الحساب من عسر أو إفلاس لأحد المتعاملين أو بعضهم فإن البنك يمكن له أن يتجاوز ذلك دون عناء كبير.

<sup>1</sup> - بوعتروس عبد الحق، مرجع سابق، ص 56.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص 55-56.

- تمويل أنشطة وقطاعات مختلفة: يلجأ البنك إلى توزيع أمواله على نشاطات وقطاعات مختلفة تجنباً لما يمكن أن يحدث من أزمات أو ركود في أحد القطاعات دون غيرها، حتى يمكن له أن يعوض الخسائر الناجمة عن أزمات نشاط أو قطاع معين بأرباح نشاط أو قطاع آخر .
- التأمين على القروض: يعتبر التأمين على القروض الممنوحة للمتعاملين إحدى الوسائل الهامة لتجنب خطر عدم التسديد، حيث يلزم البنك متعامليه بالتأمين حتى يتمكن من استرداد ما أمكن في حالة تحقق الخطر.
- استخدام أساليب التكنولوجيا المعاصرة: ينبغي على البنك العمل على استخدام الأساليب التكنولوجية المعاصرة في مجال النشاط المصرفي وفي مجال الإقراض خاصة، تجنباً لخطر عدم التسديد.

## خلاصة:

تقوم البنوك بالعديد من الوظائف والعمليات، منها التقليدية وأخرى حديثة معتمدة في ذلك على موارد مختلفة منها الذاتية وغير الذاتية.

ومن خلال دراستنا تبين لنا أن منح الائتمان هو النشاط الرئيسي للبنوك التجارية، فهو يشكل بحق المصدر الأساسي لربح البنك كما قد يتسبب في إفلاسه نتيجة للأخطار التي يتعرض

لها، لأن الائتمان مهما اختلفت أنواعه ينطوي على نوع من المخاطر باعتبار أن الخطر عنصر ملازما للقرض لا يمكن بأي حال من الأحوال إلغاؤه بصفة نهائية أو استبعاد إمكانية حدوثه مادامت هناك فترة انتظار قبل حلول آجال استرداده إلا أن ذلك لا يعني عدم مواجهته بل يتعين على البنك القيام ببعض الإجراءات التي تمكنه من التحكم فيه.